

مرسوم رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١
بالتصديق على اتفاق التبادل التجاري
والتعاون الاقتصادي والفني
بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر ،
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المواد
(٢٣) ، (٢٤) ، (٣٤) منه ،
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في اجتماعه العادي الخامس لعام
١٩٩٨ ، المنعقد بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٩٨ ، بالموافقة على اتفاق التبادل
التجاري والتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة دولة قطر وحكومة
جمهورية السنغال ، الموقع بمدينة دكار بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٩٨ ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الثامن من شهر ربيع الأول
عام ١٤٢٠ هجرية ، الموافق للثاني والعشرين من شهر يونيو عام
١٩٩٩ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير المالية والاقتصاد والتجارة ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،
رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني بين
حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال ، الموقع بمدينة دكار بتاريخ
١٠ / ٦ / ١٩٩٨ ، المرفق نصه بهذا المرسوم ، ويكون له قوة القانون وفقاً
للمادة (٢٤) من النظام الأساسي المؤقت المعدل .

* الجريدة الرسمية العدد الأول في ٢١ / ١ / ٢٠٠٢ .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم.
ويُعمل به من تاريخ صدوره. ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٤ / ٨ / ١٤٢٢ هـ
الموافق : ٣١ / ١٠ / ٢٠٠١ م

إتفاق

التبادل التجاري والتعاون الإقتصادي والفني

بين

حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية السنغال

إن حكومة دولة قطر،

وحكومة جمهورية السنغال،

المشار إليهما فيما بعد (الطرفان المتعاقدان)،

رغبة منيما في تقوية أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين،

وإقتناعاً منيما بالمصلحة المشتركة التي يقوم عليها هذا التعاون بين البلدين في

المجالات التجارية والإقتصادية والفنية،

قد إتفقتا على ما يلي :

مادة (1)

يشجع الطرفان المتعاقدان حرية تصدير وإستيراد المنتجات الصناعية والثروات

الطبيعية والمنتجات الزراعية والثروات الحيوانية من وإلى الطرف الآخر، على ألا

تكون من المنتجات التي تقتضي الأنظمة المحلية بحظر إستيرادها أو تصديرها، كما

يسعى الطرفان إلى تقديم جميع التسهيلات الممكنة لدعم حركة الإستيراد والتصدير

بين البلدين.

مادة (2)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينهما بواسطة وسائل النقل التابعة لكل منهما كلما أمكن ذلك.

مادة (3)

يجري تسديد المدفوعات الجارية بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

مادة (4)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على الإشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر ، كما يسمح كل منهما للطرف الآخر بإقامة المعارض والأسواق على أراضيه ويقدم له جميع التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في كل منهما.

مادة (5)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين ممثلي الغرف التجارية والصناعية وغيرها من المؤسسات المماثلة ، وكذلك بين رجال الأعمال والمال في كل من البلدين.

مادة (6)

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين مؤسستهما وهيئاتهما ذات الطابع التقني الحكومية ، والخاصة ، وذات النفع العام ، للقيام بمشروعات مشتركة ذات طبيعة فنية وإقتصادية ، بعد إعداد دراسات الجدوى الإقتصادية اللازمة لهذه المشروعات ، ولتبادل الخبراء والفنيين لتقديم المساعدات ذات الطابع التقني ، كما يعمل الطرفان المتعاقدان على إتاحة الفرص لمواطنيهما للتدريب والتأهيل في المجالات الإقتصادية والتقنية ، ويعملان على تنسيق الجهود فيما بينهما في مجالات البحوث والدراسات الإقتصادية والتقنية.

مادة (7)

يشمل التعاون الإقتصادي والفني المقصود في هذا الإتفاق مجالات الصناعة والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والنقل والمواصلات والإنشاءات والسياحة وأي مجال آخر يمكن الإتفاق عليه مستقبلاً.

مادة (8)

لضمان تنفيذ أحكام هذا الإتفاق ، أتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الإقتصادي والتجاري والفني ، تجتمع بصفة دورية في كل من البلدين على سبيل التناوب وذلك لتحقيق الأغراض الآتية :

1-تنسيق أوجه التعاون التجاري والإقتصادي والفني بين الطرفين.

2-بحث برامج عمل جديدة في المجالات التجارية والإقتصادية والتقنية يتم تحديدها مددها بالإتفاق بين الطرفين.

3-إقتراح التدابير اللازمة لتعزيز العلاقات الإقتصادية بين الطرفين.

4-بحث المشاكل التي قد تعيق تطبيق هذا الإتفاق وتقديم الحلول الممكنة لها.

مادة (9)

تخضع جميع أوجه التعاون المنصوص عليها في هذا الإتفاق للقوانين والأنظمة المعمول بها في البلدين.

مادة (10)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذا الإتفاق عن طريق التشاور والمفاوضات الودية.

مادة (11)

لا يؤثر هذا الإتفاق على الإتفاقيات الأخرى التي أبرمها أو قد يبرمها أي من الطرفين مع دول أخرى.

مادة (12)

يجوز تعديل هذا الإتفاق ، أو تعديل أي نص من نصوصه ، بإتفاق الطرفين المتعاقدين.

مادة (13)

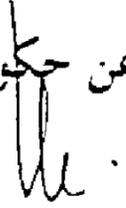
يصح هذا الإتفاق نافذاً اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بالطرق الدبلوماسية.

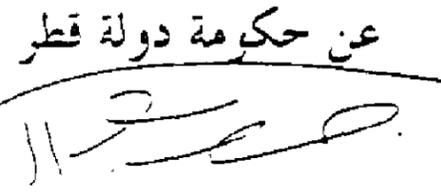
مادة (14)

يظل هذا الإتفاق ساري المفعول لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ نفاذه ، ويتجدد تلقائياً لمدة أخرى مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً قبل ستة أشهر على الأقل من انتهائه برغبته في إنهائه.

وفي حالة إنهاء هذا الإتفاق تظل جميع الإلتزامات والتعهدات التي نشأت عنه أو عن أي تعامل تم وفقاً لأحكامه واجبة الوفاء.

وقع هذا الإتفاق في مدينة دكار بتاريخ 10 / 6 / 1998 من نسختين أصليتين باللغة العربية واللغة الفرنسية ويكون لكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة جمهورية السنغال


عن حكومة دولة قطر


*ACCORD DE COOPERATION
ECONOMIQUE, COMMERCIALE ET TECHNIQUE ENTRE
LE GOUVERNEMENT DE L'ETAT DU QATAR
ET
LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DU SENEGAL*

Le Gouvernement de la République du Sénégal et le Gouvernement de l'Etat du Qatar (ci-après dénommés "Parties contractantes").

DESIREUX de renforcer les liens d'amitié et de coopération entre les deux pays :

CONVAINCUS de l'intérêt commun que cette coopération peut apporter aux deux pays, dans les domaines économique, commercial et technique :

SONT CONVENUS DE CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER

Les deux Parties contractantes encourageront la liberté d'exportation et d'importation de produits industriels et agricoles ainsi que de matières premières d'origine locale et de produits animaux par l'une ou l'autre Partie contractante, à l'exception des produits prohibés aux termes de la législation nationale en matière d'import-export.

Les deux Parties s'efforceront également de développer et de mettre à disposition, toutes les facilités nécessaires dans le but de soutenir les activités d'importation et d'exportation entre les deux pays.

ARTICLE 2

Les deux Parties contractantes s'efforceront à encourager le transport de marchandises entre elles, grâce, si possible, au système de transport propre à chaque Partie.

ARTICLE 3

En vertu du présent Accord, les paiements dus aux termes de toutes les transactions en cours conclues entre des personnes physiques et morales, seront effectués dans toute monnaie librement convertible acceptée d'accord partie par les deux Parties contractantes.

ARTICLE 4

Chaque Partie contractante s'engage à prendre part aux expositions et foires internationales organisées sur le territoire de l'autre Partie contractante, chacune des deux Parties autorisant l'autre à organiser des foires et expositions dans son pays et à lui fournir toutes les facilités et assistances nécessaires à cette fin conformément aux lois et règlements en vigueur dans leurs pays respectifs.

ARTICLE 5

Chaque Partie contractante encouragera la coopération et l'échange de visites entre représentants de chambres de commerce et d'industrie et d'autres institutions similaires ainsi qu'entre opérateurs économiques et financiers.

ARTICLE 6

Les deux Parties contractantes encourageront la coopération entre leurs institutions et agences publiques et privées à caractère technique et d'intérêt public, mettront en oeuvre des projets conjoints technique et économique et prépareront des études de faisabilité dans le cadre desdits projets ainsi que des échanges de délégués impliqués dans différentes disciplines techniques afin de fournir l'assistance et le soutien requis. Les deux Parties contractantes s'engagent en outre à donner à leurs citoyens les chances de prendre part à des programmes de formation et d'orientation dans les domaines économique et technique et à coordonner leurs efforts en matière de recherche et d'études dans les domaines précités.

ARTICLE 7

Aux termes du présent Accord, la coopération économique et technique comprend l'industrie, l'énergie, l'agriculture, les ressources animales et halieutiques, le transport, les communications, le bâtiment, le tourisme ainsi que d'autres domaines pouvant, ultérieurement faire l'objet d'un Accord.

ARTICLE 8

En vue de mettre en oeuvre les dispositions du présent Accord, les deux Parties contractantes sont convenues de mettre en place une Commission mixte sur la Coopération économique, commerciale et technique qui se réunira alternativement dans les deux pays et sur une base périodique dans le but d'atteindre les objectifs ci-après :

- *Coordonner les différents aspects liés à la coopération économique, commerciale et technique entre les deux parties ;*
- *Discuter et mettre en place de nouveaux programmes d'action dans les domaines économique, commercial et technique. La durée de ces programmes doit être fixée d'accord partie entre les deux Parties contractantes ;*
- *Proposer les arrangements nécessaires à la promotion des relations économiques entre les deux Parties contractantes;*
- *Examiner les problèmes pouvant découler de la mise en application des dispositions du présent Accord et soumettre des propositions visant à les résoudre.*

ARTICLE 9

Tous les aspects de la coopération stipulés dans le présent Accord seront régis par les lois et règlements en vigueur dans les deux pays.

ARTICLE 10

Les deux Parties contractantes s'engagent, aux termes du présent Accord, à régler à l'amiable et par voie de négociations tous les différends pouvant découler de l'application du présent Accord.

ARTICLE 11

Le présent Accord n'affecte en rien les autres accords déjà conclus ou à conclure avec d'autres Etats.

ARTICLE 12

Le présent Accord et toute disposition y afférente peuvent être amendés, par consentement mutuel, par les deux Parties contractantes.

ARTICLE 13

Le présent Accord entre en vigueur à la date de l'échange des instruments de ratification par voie diplomatique.

ARTICLE 14

Le présent Accord reste valable pour une durée de cinq ans à partir de la date d'entrée en vigueur et est renouvelable par tacite reconduction pour la même durée à moins que l'une des deux Parties notifie, par écrit, à l'autre Partie, avec un préavis de six mois, son intention de le dénoncer.

Cependant, en cas de dénonciation tous les engagements et obligations découlant de cet Accord ainsi que toute transaction conclue conformément aux règles dudit Accord, demeurent valables et engagent les deux Parties contractantes.

FAIT A DAKAR, LE 11 Mars 1988

EN DEUX ORIGINAUX EN LANGUES ARABE ET FRANCAISE, LES DEUX TEXTES FAISANT EGALEMENT FOI

POUR LE GOUVERNEMENT
DE L'ETAT DU QATAR



POUR LE GOUVERNEMENT
DE LA REPUBLIQUE
DU SENEGAL

